

KUWAIT

كلمة معالي وزير الصحة لدولة الكويت

يسرني ويشرفني أن أكون بينكم في هذا المحفل الدولي الهام ممثلاً لدولة الكويت تلك الدولة التي حرصت علي الالتزام بتطبيق المواثيق والتوصيات العالمية بكل صدق وعزم .

فمنذ توقيع دولة الكويت علي إعلان روما للتغذية الصادر في نوفمبر 1992 تنافست الجهات الحكومية والخاصة والمؤسسات المجتمع المدني علي المشاركة في وضع استراتيجيات وخطط عمل الدولة لتنفيذ بنود هذا الإعلان .

ولا شك أن الكويت تعاني من العديد من الأمراض المرتبطة بزيادة التغذية أو التغذية غير السليمة حيث أنها ضمن اعلي الدول في معدلات الإصابة بالسمنة ومرض السكر وأمراض القلب والشرابين ، وإذا نظرنا إلي الجانب الآخر فإن المؤشرات الصحية للمسح الوطني التغذوي للكويت تؤكد أن الدولة من ضمن الدول الأقل في معدلات الإصابة بالتقزم ونقص الوزن وعوز العناصر الغذائية نتيجة للرعاية الصحية المتميزة للأمهات والأطفال متضمنة برامج التحصين والمسح الصحي لحديثي الولادة.

وفيما يتعلق بالأهداف التنموية الألفية اتخذت الدولة خطوات فعلية في اتجاه تبني وتطبيق التوصيات بشأن مكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية في عام 2013 فقد كانت الكويت أول دولة في إقليم شرق المتوسط تخفض مستوي الملح في الخبز بنسبة 20% في اقل من عام , ومازالت جميع الجهات تعمل لتحقيق خطط الدولة لخفض الملح والدهون في الاجبان والأغذية أخرى .

كما تشكلت في دولة الكويت العديد من اللجان والحملات لمكافحة الأمراض المزمنة والتوعية بأهمية التغذية في الوقاية منها .

وفيما يتعلق بالمدن الصحية حازت منطقة اليرموك بدولة الكويت علي الاعتراف كأول منطقة سكنية مطابقة للمدن الصحية وجاري تنفيذ خطة عمل وطنية لاستكمال التطبيق في العديد من المناطق .

كما بدأت الدولة تطبيق مفهوم المدارس الصحية من خلال وضع شروط وضوابط للتغذية المدرسية وتشجيع إدخال الأغذية الصحية ضمن برامج التغذية .

ولا يقتصر الأمر علي هذا فهناك العديد من الخطوات الايجابية التي اتخذتها دولة الكويت بناء علي الالتزام والإرادة السياسية .

ففي مجال تغذية الأم والطفل أصدرت الكويت المدونة الكويتية لتسويق بدائل حليب الأم ، كما كانت دولة الكويت من الدول التي بادرت بتطبيق منحنى منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل ، بالإضافة إلي مبادرة المستشفيات صديقة الطفل .

أما في مجال الحوكمة اتخذت دولة الكويت العديد من الإجراءات المؤسسية لضمان تحسين الحالة التغذوية ووصول الأغذية الأساسية إلي جميع فئات المجتمع ، ومن هذه الإجراءات التسعير إجباري والدعم المادي للسلع الغذائية الأساسية .

كما صدر مرسوم بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية وحدد المرسوم مهامها بالتنسيق بين الجهات المختلفة بالدولة لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز تغذية المجتمع ومراجعة ووضع التشريعات والمواصفات الخاصة بالأغذية وسلامتها .

كما تنفذ الكويت العديد من البرامج الهادفة لبناء القرارات لإيجاد قياديين قادرين علي اتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتحسين صحة المجتمع .

وحرصا من دولة الكويت علي قياس تأثير البرامج التداخلية لتحسين الحالة التغذوية للمجتمع قامت بتطبيق عدد من الآليات التي توفر مؤشرات صحية مرتبطة بالتغذية ومنها علي سبيل المثال لا الحصر (المسح الصحي الدولي) و(عوامل الأختطار للإصابة بالأمراض المزمنة غير المعدية) و (المسح التغذوي) و (الترصد التغذوي) واغلبها مشاريع مستمرة تقدم البيانات والتوصيات بصورة دورية .

وأخيرا أود أن أؤكد لكم ترحيب الكويت بالتوقيع علي أي اتفاقيات تتعلق بتحسين الحالة التغذوية والتزامها ببذل أقصى الجهود وتسخير كافة الإمكانيات لتنفيذها وتحقيق كافة أهدافها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .